

## السياسات الطائفية وأزمات التهجير والنزوح

### في العراق

محمد علي إسماعيل (\*)

#### مقدمة

تشهد المحافظات العراقية الجنوبية، منذ ٨ يوليو ٢٠١٨، احتجاجات على تردي الأوضاع المعيشية، وسوء الخدمات، واستشراء الفساد، وتصاعد معدلات الفقر والبطالة، وهي مطالب متكررة من المحتجين العراقيين في مختلف أرجاء العراق منذ انتفاضات ما سُمي بـ"الربيع العربي"<sup>(١)</sup>. كان قد احتشد مئات المحتجين في المناطق الحضرية العراقية، منذ فبراير عام ٢٠١١، خاصة في العاصمة بغداد ومدن كربلاء والسليمانية والموصل وغيرها، منادين بأربعة مطالب أساسية، وهي تحسين الخدمات والبنى التحتية، والقضاء على الفساد، والمطالبة بتوفير فرص عمل أسوة بما حدث في بلدان الربيع مثل تونس ومصر، وأخيراً مسألة الحريات العامة وحقوق الإنسان وسيادة القانون<sup>(٢)</sup>.

لقد تَمَّتْ المناداة بهذه المطالب إلى جانب مطالب أخرى تتعلق بالتمييز ضد الطائفة السُنِّيَّة - خاصةً عودة

المهجرين قسرياً من محافظة ديالى إلى منازلهم، والإفراج عن المعتقلات السُنِّيَّات - في الانتفاضة السلمية للمناطق السُنِّيَّة (بعض المناطق من محافظات بغداد، وصلاح الدين، ونيوى، وديالى، والأنبار، وكركوك)، والتي جرت في الفترة من ٢١ ديسمبر ٢٠١٢ وحتى ٥ فبراير ٢٠١٣، قبل أن تأخذ التظاهرات السلمية منحى العنف الطائفي بعد أحداث الحويجة الدامية<sup>(٣)</sup>، ومن ثمَّ تأسيس حزب الله العراق لمليشيا "جيش المختار" الشيعية بهدف دعم حكومة المالكي ومحاربة تنظيم القاعدة، وتصاعد أحداث العنف بمحجم تنظيم دولة العراق الإسلامية على عناصر مجالس الصحوة بمدينة "التاجي"<sup>(٤)</sup>. كما أن المطالب الحالية لمتظاهري المحافظات الجنوبية تتماثل مع مطالب متظاهري ساحة التحرير بوسط العاصمة بغداد، وهي التظاهرات التي دعا لها رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر في ١١ فبراير ٢٠١٧، وخرجت بثلاثة مطالب وهي: إصلاح النظام السياسي، ومكافحة الفساد، وتأمين الخدمات<sup>(٥)</sup>. وعلى الصعيد الكردي، خرجت تظاهرات في مدينة السليمانية على خلفية فشل الاستفتاء الكردي تطالب باستقالة حكومة الإقليم، ومحاربة الفساد، بسبب الأزمة الاقتصادية في الإقليم<sup>(٦)</sup>.

إن المطالبة بمكافحة الفساد، هي القاسم المشترك لكل التظاهرات والاحتجاجات العراقية منذ ٢٠١١، حيث يقبع العراق في ذيل مؤشر مدركات الفساد منذ عام

(٣) تصاعد حدة التوتر في العراق بعد سقوط عشرات القتلى في احتجاجات الحويجة، رويترز، ٢٤ أبريل ٢٠١٣، متاح عبر الرابط التالي:

<https://goo.gl/ZzXiFi>

(٤) العراق: ٢٣ قتيلًا في هجوم انتحاري بـ"التاجي"، سي إن إن بالعربية، ٦ مارس ٢٠١٣، متاح عبر الرابط التالي:

<https://goo.gl/qAxGjy>

(٥) شهداء ساحة التحرير، شهداء نضال عراقي لا عنفي مستمر، المبادرة الدولية للتضامن مع المجتمع المدني العراقي، ٢٠ فبراير ٢٠١٧، متاح عبر

الرابط التالي: <https://goo.gl/eoLEjE>

(٦) تظاهرات في السليمانية... أكراد غاضبون أحرقوا مقرات حزبية رفضاً لفساد الحكومة، النهار، ١٨ ديسمبر ٢٠١٧، متاح عبر الرابط التالي:

<http://cutt.us/U٢٩gU>

(\*) باحث في العلوم السياسية.

(١) اصطلاح شاع استخدامه في وسائل الإعلام منذ مطلع عام ٢٠١١، ويعني تلك الانتفاضات والاحتجاجات السلمية التي قامت ضد الفساد والظلم والاستبداد واندلعت لتنادي بإسقاط الأنظمة القائمة، وانطلقت منذ أن أشعلتها نار المواطن التونسي محمد البوعزيزي في جمهورية تونس، وأسقطت رئيسها زين العابدين بن علي، ثم في جمهورية مصر العربية وأسقطت أيضًا رئيسها حسني مبارك، كما أسقط الليبيون نظام معمر القذافي في ليبيا، واندلعت كذلك في اليمن، وسوريا والبحرين وغيرها.

(٢) Protesters In Iraqi Cities Demand Better Social Services, Corruption Probes, Radio free Europe "Radio liberty", ١١ February ٢٠١١, available at: <https://goo.gl/PQhJrV>

٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠١٧، الأمر الذي يهدد بانحسار فرص التنمية والاستثمار وتقويض شرعية الإنجاز لأي نظام سياسي<sup>(٧)</sup>، حيث احتل العراق المركز ١٦٩ من أصل ١٨٠ دولة على مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١٧<sup>(٨)</sup>، متراجعاً ثلاثة مراكز عن العام ٢٠١٦<sup>(٩)</sup>.

يُنشج هذا الفساد بشكل بنيوي، في العراق، عن الهياكل السياسية السائدة "كالطائفة، والمذهبية، والعشائرية والإثنية" والتي تشكّل بمجموعها أهم حاضنات الفساد السياسي والمالي في العراق، والتي تم إنتاجها على مدار تاريخ الدولة العراقية الحديثة منذ العهد الملكي، مروراً بالعهد الجمهوري وتشهد ذروتها منذ الاحتلال الأنجلو-أمريكي للعراق وحتى يومنا هذا.

منذ الغزو الأنجلو-أمريكي عام ٢٠٠٣، سقطت الدولة العراقية في دورات من فشل مسيرة إعادة بناء الدولة،

حيث ضعف الدولة الجديدة وعمليات "المحاصصة الطائفية" للهويات الأولية أن تنطلق لتستعرض عضلاتها السياسية، وتقوم بالمنافسة على الزعامة والتأثير في صراع دائم من أجل السلطة والثروة. وكما يصنف جارث ستانسفيلد "مثلث النزاع الذي خيّم شبخه على الدولة العراقية منذ تأسيسها"، نجد معضلة الدولة العراقية تتمثل في أن "التمرد السني الدائم بعد عام ٢٠٠٣ يرجع إلى فقدان السلطة المؤكدة تاريخياً إلى السنة منذ تأسيس الدولة الحديثة عام ١٩٢١، وإن القومية الكردية عملت منذ الإطاحة بنظام البعث على تأسيس حكم ذاتي مقرون باندفاعات نحو الاستقلال وتشكيل دولة كردية؛ في حين يدفع التهميش السابق للأغلبية الشيعية إلى فرض سيطرتها على مؤسسات الدولة العراقية"<sup>(١٠)</sup>.

مرّت الدولة العراقية بدورتين من فشل مسيرة إعادة البناء، منذ عام ٢٠٠٣، كانت الأولى بعد الغزو الأمريكي في الفترة بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٦، تم خلالها السير في طريق بناء الدولة الجديدة نتيجة التحالف بين الزعماء الشيعة والأكراد، ولم يتم تمثيل السنة الذين قاطعوا عملية إعادة البناء تلك، حيث انخرط قطاع منهم في عملية تمرد على الحكم الجديد. كُسرت مسيرة إعادة البناء هذه عند احتدام الحرب الأهلية ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨، بعد هزيمة "دولة العراق الإسلامية"، سلف تنظيم "داعش" المباشر<sup>(١١)</sup>.

وفي عام ٢٠٠٨ بدأت القيادة العراقية المرحلة الثانية من مسيرة إعادة بناء الدولة ٢٠٠٨ - ٢٠١١، وعلى

(١٠) جارث ستانسفيلد، الانتقال إلى الديمقراطية: الإرث التاريخي والهويات الصاعدة والميول الرجعية، المجتمع العراقي حفريات سوسولوجية في الإثنيات والطوائف والطبقات (بغداد - بيروت: معهد الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦)، ص ٣٣٩ - ٣٨٥.

(١١) مرّ تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" المعروف إعلامياً بتنظيم "داعش" بعدة تطوّرات، وأطلق عليه عدّة مسّمات مختلفة، ففي الفترة ما بين ١٩٩٩ - ٢٠٠٤ عرف التنظيم باسم "قاعدة الجهادية في بلاد الرافدين"، وبعد انضمام أبو مصعب الزرقاوي في العام ٢٠٠٤ وحتى العام ٢٠٠٦ عرف التنظيم باسم "التوحيد والجهاد"، وبعد انضمام جماعات أخرى للتنظيم تمّ تشكيل جماعة جديدة حملت اسم "دولة العراق الإسلامية".

(٧) العراق - مؤشر الفساد، تاريخ الدخول ١٩ يوليو ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/fzvYXQ>

(٨) Corruption perceptions index ٢٠١٧, transparency, ٢١ February ٢٠١٨, available at: <https://goo.gl/rdARPo>

(٩) Corruption perceptions index ٢٠١٦, transparency, ٢٥ January ٢٠١٧, available at: <https://goo.gl/٥١eZnh>



شكل ١: العراق في مؤشر الفساد منذ عام ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٧.

يحسب المؤشر مدى انتشار الفساد في كل دولة، سواء كان فساداً سياسياً أو إدارياً أو فساد مسؤولين أو وجود تعاملات سرية ورشاوى، ويقوم التقييم على شكل نقط من ٠ : ١٠٠، وكلما اقتربنا من مئة فهذا يعني أن الفساد أقل وكلما نقصت درجات الدولة على المؤشر، فيعني ذلك أن الفساد بأشكاله السياسية والإدارية يزداد.

الرغم من فوز ائتلاف العراقية، المدعوم من العرب السنة، على "ائتلاف دولة القانون" الذي يتزعمه نوري المالكي، حيث حصل على ٩١ مقعداً برلمانياً مقابل ٨٩ لقائمة المالكي، إلا أن الكتلة السنّية هُيئت أيضاً، ولم تُشكل الحكومة العراقية وقام بتشكيلها المالكي للمرة الثانية. منذ عام ٢٠١١، استهدف المالكي حركة الاحتجاج السنّية (الحراك الشعبي) وسجن العديد من السنّة، حيث استخدم جهاز أمن الدولة والمليشيات الحليفة له في قمع النشاط بالاعتماد على قانون مكافحة الإرهاب سيء السمعة. كما قوّض القيادة السياسية السنّية من خلال نشاطات مختلفة، بما في ذلك دعمه لاعتقال نائب الرئيس السابق طارق الهاشمي ووزير المالية رافع العيساوي، وكذلك رفض الاستمرار في دفع مستحقات العشائر السنّية.

ونتيجة لسياسات المالكي الطائفية والسلطوية؛ انهارت الدورة الثانية من إعادة بناء العراق، واستمرت الدولة في التخبُّط حتى انهارت في نهاية المطاف في عام ٢٠١٤، عندما قام بضعة آلاف من مقاتلي داعش بغزو ثلث أراضي الدولة في محاولتهم لإقامة ما أسموها "الدولة الإسلامية في العراق والشام"<sup>(١٢)</sup>.

واليوم، بعد الانتصار على تنظيم "داعش"، يدخل العراق المرحلة الثالثة في مسيرة إعادة بناء الدولة. ففي خطاب النصر الذي ألقاه في ٩ ديسمبر ٢٠١٧ (بعد الهزيمة العسكرية لداعش)، أعلن رئيس الوزراء حيدر العبادي أن "محاربة الفساد ستكون امتداداً طبيعياً لعمليات

(١٢) بخصوص أزمة النظام السياسي العراقي ما بعد ٢٠٠٣ ولاسيما حقبة المالكي، انظر: حيدر سعيد، الطريق إلى سقوط الموصل، مجلة سياسات عربية، العدد ١٠، سبتمبر ٢٠١٤، ص ٨٦ وما بعدها. وانظر أيضاً:

- Zaid Al-ali, How Maliki Ruined: Iraq, foreign policy, ١٩ June ٢٠١٤, available at: <https://goo.gl/r١JMqA>

- Faleh A. Jabar, Renad Mansour and Abir Khaddaj, Maliki and the Rest: A Crisis within a Crisis, Iraq Institute for Strategic Studies, available at: <https://goo.gl/pdzBD٤>

تحرير الإنسان والأرض، ولن يبقى للفاسدين مكان في العراق، كما لم يبق مكان لداعش.. وهذه معركة أخرى على الجميع المشاركة فيها بجدية، كلٌّ في محيطه وساحة عمله، وعدم الاكتفاء بمراقبة نتائجها فهي ليست مسؤولية فرد أو جهة واحدة"<sup>(١٣)</sup>.

وعلى الرغم من أن هذه المرحلة تدعو إلى الانتقال من السياسة القائمة على الهوية الطائفية والمذهبية إلى سياسة شراكة وطنية حقيقية من خلال ترسيخ دعائم التوافق السياسي والوطني، فإن من يقود هذه المرحلة هي نفس القيادة التي لم تكن قادرة على دفع البلاد للخروج من دورات الفشل السابقة، والأُنكى أن هذه الدورة تتأسس في ظلّ تهميش السنّة وتقويض نفوذ الأكراد من عملية بناء الدولة، وفي ظلّ هيمنة كبيرة ومتنامية للمكوّن الشيعي على الدولة العراقية، الأمر الذي يؤدّن بسقوط مدوّ للدورة الثالثة في مسيرة بناء الدولة في المهيد.

تجادل هذه الورقة بأن الفساد وعمليات التهجير القسري وتدمير التراث تنبني على الطائفية السياسية التي تجلّت في صراع الكتل المتنافسة على السلطة في العراق وحتى داخل الطائفة الواحدة بل الحزب الواحد، كالتنافس الأخير بين قائمتي النصر ودولة القانون المنبثقتين عن حزب الدعوة.

#### أولاً- الأزمة العراقية ما بعد ٢٠٠٣

يتمثل الإطار العام لمشكلة الدولة العراقية في أنه تم تنظيم هذه الدولة / الأمة من قبل البريطانيين على أساس الربط بين السنّة والشيعية مع تهميش المكون الكردي<sup>(١٤)</sup>. من الناحية العملية، تغيّر هذا الهيكل تدريجياً، وأخيراً انقلب رأساً على عقب بعد عام ١٩٥٨. وباستيلاء البعث على

(١٣) العراق - خطاب النصر للعبادي: أيها العراقيون الشرفاء تحرّرت أرضكم بالكامل، وكالة يونيوز للأخبار، ٩ ديسمبر ٢٠١٧، متاح عبر

الرابط التالي: <http://cutt.us/١L٢S٤>

(١٤) حنا بطاطو، الدور السياسي للشيعية وعملية الاندماج، المجتمع العراقي حفريات سوسيلوجية في الإثنيات والطوائف والطبقات، (بغداد - بيروت: معهد الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦)، ص ٢٠٠ وما بعدها.

الحكم سيطر السنة على السلطة، من خلال العشيرة التكريتية وتمّ تهميش الأكراد والشيعية، وفي عام ٢٠٠٣، قامت الولايات المتحدة الأمريكية، بإعادة هندسة "الدولة" على أساس التحالف الشيعي-الكردي، وهُمّش المكوّن السُني. إن هذا التهميش للمكونات الطائفية والقومية هو ما أنتج التمرد الدائم من قبل المجموعات المهمشة وأدّى إلى عدم استقرار الدولة العراقية، كما أدّى بالتبعية بعد ٢٠٠٣ وحتى الآن إلى دورات الانهيار وفشل الدولة.

قام الاحتلال الأمريكي بإعادة هندسة الدولة العراقية من كونها "دولة / أمة" إلى دولة متعدّدة الهويّات، على أن يتأسس النظام السياسي على شراكة بين المكوّنات العراقية، وتمّ تضمين هذا التعديل في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية الصادر في مارس ٢٠٠٤، ولكن شهد الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ تنازلاً بين فريقين: فريق يؤمن بالتعددية، التي ضُمّنت في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، وفريق سلطوي، يتعامل مع الدولة والدستور كونهما غنيمة.

قادت التُخبة السياسية الشيعية الفريق السلطوي إلى خلق نظام غير منسجم مع فكرة الدولة التعدّدة الهويّات، وهكذا جرى القضاء على النظام التعدّدي لصالح نظام سلطوي تهيمن عليه ديكتاتورية الأغلبية السياسية الشيعية. وعلى الرغم من اعتباره رجلاً ضعيفاً في بداية رئاسته لمجلس الوزراء، فقد طوّر المالكي تلك النزعة السلطوية حتى انتهى به المطاف كرجل دولة قوي، حيث أدّت حملته "القانون والنظام" إلى استيعاب الصحوّات السُنية واستخدامها في حربه ضد تنظيم "القاعدة"، وكذلك قام المالكي في عام ٢٠٠٨ بمواجهة شرسة مع جيش المهدي في البصرة إلى أن تمّت إزاحة مقتدى الصدر عن المشهد بسفره إلى إيران، وشنّ أيضاً مواجهة محدودة مع الأكراد (في قضاء خانقين بمحافظة ديالى)، وقام بوقف الأنشطة المسلحة خارج المؤسّسات، كما حصل على دعم من الولايات المتحدة، وابتعد قليلاً عن المعسكر الإيراني.

أدّت سياسات المالكي إلى تزكية الطائفية والمذهبية خلال فترات حكمه، منها على سبيل المثال وفي أثناء فترة رئاسته الثانية للوزراء من بينها حرمان ٥٠٠ مرشّح أغلبهم من السنة من خوض الانتخابات بقرار من لجنة المساءلة والعدالة المعنية باجتثاث البعث، ثمّ باستبعاد ١١ نائباً من مفاعدهم البرلمانية فاز بها السنة بدعوى صلاتهم المزعومة بحزب "البعث"، وقد أكّد احتجاز رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، فرج الحيدري، في ١٢ أبريل ٢٠١٢، على النهج السلطوي الجديد<sup>(١٥)</sup>.

بالإضافة إلى رفض المالكي مطالب المحافظات العراقية للتحوّل إلى أقاليم حكم ذاتي، في انتهاك للدستور والقانون ١٣ لسنة (٢٠٠٨) المعروف بقانون "إنشاء المناطق"، الذي يُجَدّد العملية الرسمية لتشكيل مناطق الحكم الذاتي. فعندما أرسلت مجالس المحافظات في البصرة وواسط، على سبيل المثال، طلبات استفتاء رسمية بموجب هذا القانون في عام ٢٠١٠، تجاهلها المالكي ببساطة. بعد ذلك، عندما حاولت ديالى إجراء استفتاء في ١٢ ديسمبر ٢٠١٢، لم يتم تجاهل الطلب فقط، ولكن تم نشر القوات العراقية في المنطقة وفرضت الأحكام العسكرية.

من الجدير بالملاحظة، أنه على الرغم من الصراع المحتدم داخل الطوائف والإثنيّات في العراق، إلا أن خطاب المظلومية التاريخي يُجمع تلك الطوائف في مواجهة المخاطر الخارجية سواء من طوائف أخرى أو في مواجهة الدولة، وكذلك فإن السيطرة وتوزيع كعكة السلطة يؤدّي إلى هذه الوحدة على المستوى الطائفي. وبالنسبة للإطار العام للسياسة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، فلم تكن القيادة الشيعية كتلة متجانسة، ومع ذلك، بعد كل انتخابات، توخّد الفرقاء خلال عملية تشكيل الحكومة. على سبيل المثال، خاض المالكي في عام ٢٠٠٨ حرباً ضروساً ضدّ الصدر وجيش المهدي التابع له. لكن في أعقاب انتخابات

(١٥) أمر قضائي باعتقال رئيس مفوضية الانتخابات فرج الحيدري، الحرة، ١٢ أبريل ٢٠١٢، متاح عبر الرابط التالي:

<https://goo.gl/zMDt0t>

٢٠١٠، توخّذ الطرفان عندما دعم حزب الصدر (حركة الأحرار آنذاك) إعادة انتخاب المالكي رئيسًا للوزراء. وعلى صعيد القيادة السياسية السنية، فنظرًا لحداثتها وعدم امتلاكها أي خبرة سياسية قبل عام ٢٠٠٣؛ نتيجة سيطرة "البعث" على الفضاء السياسي السني، نجد هذه النخبة مفتتة ولا تعبر عن تطلّعات المجتمع السني، بل هي متهمّة دائمًا بتغليب مصالحها الضيقة.

وعلى الصعيد الكردي، طوّر الأكراد استراتيجية "الوحدة في مواجهة بغداد". هذا ما أكّد عليه اتفاق استراتيجي بين "الحزب الديمقراطي الكردستاني" و"الاتحاد الوطني الكردستاني" أفضى إلى تأسيس (التحالف الكردستاني) في انتخابات عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠. وحتى عندما ظهرت حركة التغيير (غوران) في عام ٢٠٠٩ كحركة معارضة في إقليم كردستان، أكّد زعيمها نوشيروان مصطفى، على اهتمامه بالسياسة الداخلية لإقليم كردستان. قوّضت الوحدة الداخلية الكردية في مواجهة الآخر، منذ تعرّض جلال طالباني رئيس حزب "الاتحاد الوطني الكردستاني" للسكتة الدماغية في ديسمبر ٢٠١٢، الأمر الذي أدّى إلى انقسام حزب "الاتحاد الوطني الكردستاني" الذي يعاني قاده الجدد من قلّة الخبرة. بعد الاستفتاء الكردي الأخير؛ تعمّق هذا الانقسام وظهر للعلن، حيث أيد كلٌّ من كوسرت رسول وقباد طالباني خطوة مسعود البارزاني رئيس "الحزب الديمقراطي الكردستاني" بإقامة استفتاء على استقلال الإقليم، بينما عارض كلٌّ من لاهور وبافل طالباني هذه الخطوة. نتيجة لهذا الانقسام، توصل بافل طالباني إلى اتفاق مع بغداد استعادت بموجبه الحكومة المركزية منطقة كركوك والمعابر المتنازع عليها.

### ثانيًا - الربيع العربي والحوار الطائفية و"داعش"

نتج عن هذه السلطة المطلقة لحراك جماهيري في المناطق السنية تزامن مع الربيع العربي، تنديدًا بعمليات الاعتقال العشوائي، واحتجاز النساء من أقارب المطلوبين

لغرض الضغط عليهم لتسليم أنفسهم<sup>(١٦)</sup>. تعامل المالكي، مع الحراك الشعبي بوصفه جزءًا من صراع المحاور الإقليمية الطائفية، واختار الانضمام إلى المحور الإيراني كجزء من الاستراتيجية التي أتبعها لمواجهة الاحتجاجات<sup>(١٧)</sup>.

ردًا على الحراك الجماهيري، قام المالكي بسحق التظاهرات بعنف، ووصف المحتجين بأنهم "إرهابيون" مرتبطون بتنظيم "القاعدة". تمّ القبض على الكثير منهم بذريعة الإرهاب، وتمّ إرسالهم للمنطقة الخضراء ببغداد، ليتولّى أحمد، نجل المالكي الإشراف على حملات التعذيب<sup>(١٨)</sup>. كما قام بالتنكيل بالرموز السياسية السنية، بدءًا بمذكرة القبض على نائب رئيس الجمهورية، طارق الهاشمي، والحكم عليه بالإعدام، أواخر عام ٢٠١١، مرورًا بمداهمة مكتب وزير المالية، وأحد أبرز زعماء السنة السياسيين، رافع العيساوي، واعتقال عناصر من حمايته، أواخر عام ٢٠١٢، ثمّ اعتقال النائب أحمد العلواني، بعد الهجوم على بيته، وقتل أخيه، إثر إعلان الحكومة الحرب على "داعش" في صحراء الأنبار، فضلًا عن العشرات من مذكرات القبض على طيف واسع من النخبة السياسية السنية.

نتج عن قمع الحركة الاحتجاجية، وإلقاء القبض على الرموز السياسية السنية واستبعادها من المشهد السياسي فراغ في القيادة السياسية السنية، وهي القيادة المفكّكة أصلاً، الأمر الذي أدّى إلى صعود تنظيم الدولة الإسلامية ملء فراغ القيادة، وكذلك للاستفادة من المظلومية السنية.

(١٦) العراق.. عقد من الانتهاكات، منظمة العفو الدولية، مارس ٢٠١٣،

متاح عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/3w8W3Q>

(١٧) Aaron Reese, Sectarian and Regional Conflict in the Middle East, institute for the study of war, July ٢٠١٣, available at:

<https://goo.gl/zk2Xu1>

(١٨) Faleh A. Jabar, Renad Mansour and Abir Khaddaj, Maliki and the Rest: A Crisis within a Crisis, Iraq Institute for Strategic Studies, available at: <https://goo.gl/QAoBrP>

بعده حيدر العبادي رئاسة الوزراء والقيادة العامة للقوات العراقية، وهو أحد الأعضاء البارزين في حزب "الدعوة" الحاكم منذ ٢٠٠٥<sup>(٢١)</sup>.

طرح العبادي نفسه كشخصية توافقية تُعارض السياسات الطائفية والاستبدادية للمالكي، وتعهّد بالعمل على رفع الضيم عن المواطنين السُنّة، وإشراكهم في السلطة، وعلى الرغم من تولّي بعض الزعماء السُنّة كصالح المطلك منصب نائب رئيس الحكومة، إلا أنه كان منصباً صورياً وغير مؤثّر في صناعة القرار.

قام العبادي في فبراير ٢٠١٦ بتمرير الأمر الديواني رقم (٩١)، الذي ينص على أن "يكون الحشد تشكياً عسكرياً مستقلاً وجزءاً من القوات المسلحة العراقية ويرتبط بالقائد العام للقوات المسلحة". وعلى الرغم من أن خطوة العبادي هذه كانت محاولة لدمج "الحشد" في مؤسسات الدولة، إلا أن المجموعات المسيطرة على "الحشد" احتفظت باستقلاليتها التنظيمية عن القوات المسلحة العراقية، واستفادت في الوقت نفسه من إضفاء المشروعية القانونية على أعمالها.

عرقل قرار العبادي ثقة السُنّة في حكومته، وزاد من تحوّلها، خاصّة في ظلّ الانتهاكات التي يقوم بها الحشد في حق السُنّة. في عام ٢٠١٤، أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً بعنوان "حصانة مطلقة: حكم الميليشيا في العراق" رصدت فيه المنظمة الدولية الجرائم التي تقوم بها جماعات منضوية تحت لواء "الحشد"<sup>(٢٢)</sup>. وأصدرت منظمة "هيومان رايتس ووتش" في يناير ٢٠١٥، تقريراً بعنوان "بعد التحرير حلّ الدمار الميليشيات الشيعية وما بعد أمربي" يرصد عمليات خطف مدنيّين وإحراق منازلهم ونهب ممتلكاتهم ردّاً

(٢١) تقرير لجنة الموصل: ٣٠ شخصية مدانة بسقوط المدينة... و١٧ صوتوا من أصل ٢٦ عضواً، المدى برس، ١٦ أغسطس ٢٠١٥، متاح عبر الرابط التالي: <http://cutt.us/.Lcjl>

(٢٢) Iraq: Absolute Impunity: Militia Rule in Iraq, Amnesty International, ١٤ October ٢٠١٤, available at: <https://goo.gl/LzYve>

اجتاح التنظيم الموصل وسيطر عليها في ٩ يونيو ٢٠١٤، وانطلق منها ليسيّط على ثلث الأراضي العراقية تقريباً، الأمر الذي مثّل تهديداً كبيراً للمجموعات الشيعية التي توخّدت بعد فتوى المرجع الشيعي السيد علي السيستاني للعراقيين بضرورة "الواجب الكفائي"، وعلى الرغم من أن فتوى السيستاني كانت عامة وتدعو المواطنين العراقيين للتطوع في قوات الجيش والشرطة إلا أن المالكي وحلفاءه عملوا على تحوير هذه الفتوى والاستفادة منها في تعزيز قدرات الميليشيات الشيعية وإمدادها بالمقاتلين<sup>(١٩)</sup>.

### ثالثاً- "الحشد الشعبي" ومأسسة الطائفية

فور انهيار قوات الجيش العراقي في الموصل في يونيو ٢٠١٤، وقّع المالكي مرسوماً يقضي بتشكيل "هيئة الحشد الشعبي"، وهي هيئة تجمّع تحت مظلتها ٥٠ ميليشيا، وفي حين أن غالبيتها من الشيعة، فهي تضم كذلك وحدات من مختلف الجماعات العرقية والطائفية والتي تعدّ بمثابة قوات أمنية محلية صغيرة من العشائر السُنّة والترکمان والأيزيديين، يتراوح أعداد الأفراد المنضوين تحت لوائها ما بين ٦٠ ألف إلى ١٤٢ ألف مقاتل<sup>(٢٠)</sup>. يُعد هذا المرسوم انتهاكاً صارخاً للمادة (٩) الفقرة (ب) من الدستور العراقي التي تنص على حظر تكوين الميليشيات العسكرية خارج إطار القوات المسلحة، ومع ذلك، كان المالكي قادراً على تمرير قراره غير الدستوري بفعل هيمنته على الجهاز القضائي والمحكمة العليا.

اضطرّ المالكي إلى تقديم استقالته على إثر طلب المرجع الشيعي السيد علي السيستاني من طهران وقف دعمها للمالكي كرئيس للوزراء، الأمر الذي امتثلت له طهران. وجاء هذا الطلب بعد تحقيق برلماني أجرته لجنة الأمن والدفاع حملت مسؤولية انهيار القوات الأمنية والعسكرية في الموصل، وسقوط المدينة بيد "داعش" للمالكي إلى جانب عشرات المسؤولين الآخرين، ليتسلّم من

(١٩) ريناد منصور وفالح عبد الجبار، الحشد الشعبي ومستقبل العراق، مركز كارنيجي الشرق الأوسط، أبريل ٢٠١٧، ص ١٥.  
(٢٠) المرجع السابق.



على انتهاكات تنظيم "داعش"<sup>(٢٣)</sup>. وكذلك أصدرت "هيومان رايتس ووتش" في سبتمبر ٢٠١٥، تقريرًا آخر تدين فيه ميليشيات تعمل تحت إمرة "الحشد الشعبي"، مثل "كتائب حزب الله" و"عصائب أهل الحق" بالقيام بانتهاكات منهجية واسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني<sup>(٢٤)</sup>.

إلى جانب قرار العبادي الخاص بربط ميليشيا "الحشد" بالدولة، والانتهاكات التي تقوم بها الميليشيا بحق المدنيين السنة، ثمة عامل آخر يحول دون مشاركة السنة في مسيرة إعادة البناء، يتمثل هذا العامل في وضع النازحين داخليًا، وعودتهم إلى مناطقهم مرة أخرى. حيث يتهم قادة سنة منهم النائبة لقاء الوردية (عضو لجنة الهجرة والمهجرين في البرلمان العراقي) جهات سياسية بمنع عودة الأسر النازحة إلى محافظة صلاح الدين بهدف تغيير التركيبة السكانية للمدينة السنية<sup>(٢٥)</sup>.

### رابعًا- أزمنا التهجير والنزوح

بعد التخلص من خطر تنظيم "الدولة الإسلامية" نهاية العام ٢٠١٧، أضحت قضية عودة النازحين والمهجرين داخليًا إحدى المظالم الرئيسية لدي السنة، حيث أدت الحرب ضد "داعش" في جميع أنحاء العراق، خاصة في المناطق التي يتواجد فيها العرب السنة (الأنبار، وديالى، وبابل، وبغداد، وكركوك، وصلاح الدين، ونيوى) إلى نزوح ستة ملايين عراقي يمثلون ١٥٪ من مجموع سكان البلاد بحسب تقديرات المنظمة الدولية للهجرة<sup>(٢٦)</sup>.

(٢٣) بعد التحرير حلّ الدمار.. الميليشيات العراقية وما بعد أملي، هيومن رايتس ووتش، ١٨ مارس ٢٠١٥، متاح عبر الرابط التالي:

<https://goo.gl/rKUZh>

(٢٤) العراق.. أحداث عام ٢٠١٥، هيومن رايتس ووتش، يناير ٢٠١٦، متاح عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/ryqoav>

(٢٥) الهجرة البرلمانية تتهم جهات سياسية بإحداث "تغيير ديموغرافي" في وحدة إدارية بصلاح الدين، السومرية، ٢٦ ديسمبر ٢٠١٥، متاح عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/ZyDFrS>

(٢٦) لأول مرة منذ ٢٠١٤، عودة أربعة ملايين نازح وانخفاض أعداد النازحين العراقيين إلى أقل من مليونين، أخبار الأمم المتحدة، ٤ سبتمبر

٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/٤٦fPDm>

شهد العراق عمليات تجريف سكاني وتغيير ديمجرافي ذات طابع سياسي / طائفي امتدّت على أربعة مراحل: مرحلة الثمانينيات أثناء الحرب العراقية-الإيرانية، والتي انصبّت على تغيير ديمجرافيا المناطق الكردية خلال حملة صدّام لتعريب المناطق المتنازع عليها. ومرحلة التسعينيات، بعد حرب الكويت التي قام نظام "البعث" أثناءها بتغيير ديمجرافيا الأهوار الشيعية والتي كانت تمثّل مأزقًا أمنيًا للنظام. ومرحلة الاحتلال وسقوط الدولة العراقية والتي هُجّر خلالها مليونًا سني ومسيحي وشيعي اعتبروا من أنصار نظام "البعث"، وما تلاها من حرب أهلية خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨ والتي شهدت ازديادًا في معدلات النزوح السني<sup>(٢٧)</sup>. وأخيرًا، مرحلة النزوح التي ترافقت مع بروز تنظيم "الدولة الإسلامية" والتي بدأت في يناير ٢٠١٤.

تمتد جذور أزمة التهجير الحالية إلى الحرب الأهلية خلال الفترة بين ٢٠٠٦ و٢٠٠٨، حيث أدّى تفجير مسجد العسكري في سامراء إلى انهيار التعدّد الثقافي الذي تميّز به كثيرٌ من المناطق العراقية. فقد عجلّ تدمير المزار الشيعي باندلاع العنف الطائفي في جميع أنحاء البلاد. ومنذ ذلك الحين، أصبح ملايين العراقيين خارج منازلهم، وأصبح التهجير استراتيجية أساسية في الحرب الأهلية. وعلى غرار التطهير العرقي في البوسنة، قامت المجموعات المسلحة بهندسة هذه التحركات السكانية الضخمة لتعزيز سلطتها وتوسيع نطاق نفوذها كجزء من سياسة المحاور الطائفية كما حدث في ديالى.

أطلق استيلاء "داعش" على الفلوجة في يناير ٢٠١٤، العنان لعمليات النزوح الجماعي داخل المحافظة، وبإحكام "داعش" لسيطرته على محافظة الأنبار في عام ٢٠١٤، ارتفع معدّل النزوح بشكل كبير من مدن الفلوجة والرمادي، نتيجة عدة أسباب من بينها الخوف من الاضطهاد من قبل

(٢٧) ديورا أموس، أفول أهل السنة.. التهجير الطائفي وميليشيات الموت وحياة المنفي بعد الغزو الأمريكي للعراق، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر الطبعة الأولى، ٢٠١٤) ص ١٩.

أما محافظة صلاح الدين ذات الأهمية الاستراتيجية الكبيرة للسنة والشيعية لكونها مسقط رأس الرئيس الراحل صدام حسين (تكريت)، وبها مدينة سامراء المقدسة عند الشيعة. فبعد فترة وجيزة من سيطرة "داعش" على مدينة تكريت، في يونيو ٢٠١٤، قام التنظيم بمذبحة "سبايكر" التي راح ضحيتها ٧٠٠ طالب شيعي، جراء هذه المذبحة نزحت أكثر من ٣٠ ألف أسرة من المدينة. وعندما استعادت القوات الحكومية والمليشيات الشيعية المدينة، في مارس ٢٠١٥، شهدت عمليات تهجير ونزوح جماعي لأكثر من ٢٠ ألف أسرة<sup>(٣٠)</sup>.

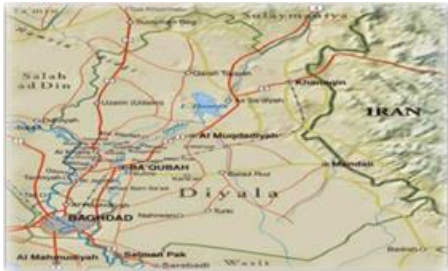
ولأهميتها الاستراتيجية بالنسبة للمشروع الإيراني، حيث تقف ديارى على طريق سريع واستراتيجي يربط الحدود الإيرانية ببغداد، ويربط الحدود الإيرانية بالسورية مروراً بصلاح الدين وطرق ريفية وصحرافية، كما تمتاز بحدودها المشتركة مع إيران لمسافة تمتد إلى ٢٤٠ كيلو متراً، لأهميتها تلك شهدت محافظة ديارى عمليات تهجير قسري، وجرائم تطهير عرقي وطائفي نفذتها مجموعات من ميليشيا "الحشد" مرتبطة بطهران<sup>(٣١)</sup>.

مُنذ طرد عناصر "تنظيم الدولة" من ديارى أواخر يناير ٢٠١٥، سيطرت ميليشيات "بدر" و"عصائب أهل الحق" و"كتائب حزب الله" و"سرايا السلام" على المدينة، وقامت باستباحة بيوت الأسر المهجرة فنهبها ثم قامت بحرقها، كما جرفت أراض زراعية، وواصلت هدم المساجد السننية وقتل

(٣٠) أزمة النزوح في العراق: الأمن والحماية، مرجع سابق.

(٣١) جرائم التطهير العرقي والطائفي في ديارى، مركز جنيف الدولي للعدالة، ١٨ يناير ٢٠١٦، متاح عبر الرابط التالي:

<https://goo.gl/bhvR4z>



خريطة للطرق البرية التي تربط إيران بديارى وباقي المحافظات والمدن العراقية.

مسلحي "داعش"، أو من جراء قصف التحالف الدولي لمناطق سيطرة "داعش"، وكذلك بسبب المعارك التي كان يخوضها "الحشد" ضد "التنظيم".

يلقي النازحون والمهجرون داخلياً، خاصة السنة، معاملة سيئة من الميليشيات الشيعية والكرديّة. وقد وثّق مركز "سيسفاير لحقوق المدنيين" و"المجموعة الدولية لحقوق الأقليات" في تقرير مشترك يحمل عنوان "أزمة النزوح في العراق: الأمن والحماية" انتهاكات بحق مواطنين سنّة قامت بها عناصر الأمن في إقليم كردستان "الأسايش" على إثر تفجير سيارة مفخخة خارج مبني محافظة أربيل في نوفمبر ٢٠١٤<sup>(٢٨)</sup>.

في نهاية أغسطس ٢٠١٤، وبعد حصار دام ثلاثة أشهر من قبل مسلحي داعش لمدينة "أمري" وهي بلدة يقطنها العرب السنة والتركان الشيعة في محافظة صلاح الدين، قامت الضربات الجوية من قبل التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة والعمليات البرية لقوات "الحشد الشعبي" والقوات البرية العراقية والكرديّة بفك الحصار وإبعاد عناصر التنظيم عن المدينة، الأمر الذي أدّى إلى مدهامة ميليشيا "الحشد الشعبي" والقوات الحكومية العراقية للقرى والأحياء السننية في محافظتي صلاح الدين وكركوك التي استخدمها مسلحو "داعش" في فرض الحصار على أمري. على إثر هذه المدهامات، تمّ نهب ممتلكات المدنيّين الذين فرّوا من القتال أثناء الهجوم، وحرقت المنازل والمحال التجارية الخاصة بالسنة، ووثقت "هيومان رايتس ووتش" تدمير المباني في ٣٠ قرية من أصل ٣٥، ونقلت عن ضباط البيشمركة الكردية الذين شاركوا في القتال أنهم رأوا ٤٧ قرية ذات أغلبية سنّية، دمرتها الميليشيات الشيعية - "كتائب بدر" و"عصائب أهل الحق" و"كتائب حزب الله" و"سرايا طلائع الخراساني" - بهدف تغيير ديمجرافيتها<sup>(٢٩)</sup>.

(٢٨) أزمة النزوح في العراق: الأمن والحماية، "سيسفاير لحقوق المدنيين" و"المجموعة الدولية لحقوق الأقليات"، مارس ٢٠١٦، متاح عبر الرابط

التالي: <https://goo.gl/R3V2GV>

(٢٩) بعد التحرير حلّ الدمار، هيومان رايتس ووتش، مرجع سابق.



ج. التوترات الإثنية (الأقلية-الأغلبية): كما في حالة نينوى، وأجزاء من ديالى<sup>(٣٣)</sup>.

#### خاتمة

تكمن مشكلة الدولة العراقية في الطائفية السياسية بشكل عام والطائفية السياسية غير الملتزمة بسيادة الدولة الوطنية خاصة، فأثباع بعض قادة الأحزاب والمليشيات دولة أجنبية يزيد حدة الانقسامات الداخلية. عانى العراق كثيراً من سياسات المحاور الطائفية في المنطقة، تحديداً المجموعات السياسية / المليشياوية الشيعية المنضوية تحت لواء المحور الإيراني والذي افتخر أحد قادتها بكونه جندياً من جنود قاسم سليمانى قائد "فيلق القدس" في الحرس الثوري الإيراني<sup>(٣٤)</sup>.

وبطبيعة الحال، فإنه في ظلّ نظام سياسي طائفي، وثقافة سياسية طائفية، يسهل تحويل مسار أي صراع اجتماعي أو سياسي ليتخذ مساراً طائفيّاً، حيث إنه من الأسهل على الفرقاء السياسيين تحويل الصراعات المطلوبة والاجتماعية إلى صراعات طائفية، خاصة في ظلّ افتقار التّخّب السياسية العراقية إلى حلول للمشاكل البنوية التي تعاني منها الدولة العراقية.

وأخيراً، مرّت الدولة العراقية منذ ٢٠٠٣، بدورتين من الانهيار، نتيجة المحاصصة الطائفية والإثنية التي تقوم بتفريغ الفساد، والمظلومية، التي ينتج عنها صراع مرير يؤدّي إلى عمليات تهجير قسري وتغيير ديمجرائي. لن تخرج الدولة العراقية من دورات الفشل تلك، وتقوم ببناء دولة حقيقية في ظلّ القيادة السياسية الحالية المرتبطة بمحاور إقليمية ودولية ولا تراعي المصلحة الوطنية العراقية.

الأئمة والمصلّين فيها، ومنعت السكان الذين كانوا قد نزحوا أثناء سيطرة "داعش" على المدينة من العودة إلى منازلهم.

أثارت التكتيكات التي لجأت إليها القوات الحكومية ضد مسلحي "الدولة الإسلامية" في غرب الموصل، التساؤلات عن مدى اكتراث قيادة العمليات المشتركة وقوات التحالف الدولي بأرواح المدنيّين، وكذلك بمدى اكتراثهم بالتراث البشري والأماكن المقدسة. فنتيجة الخسائر التي تلقتها قوات مكافحة الإرهاب في عمليات شرق الموصل، اعتمدت القوات تكثيف الغارات على غرب المدينة، وقامت باستخدام أسلحة مُتفجرة تمتد آثارها لمساحات واسعة، مثل القذائف الصاروخية المرتجلة وصواريخ جراد؛ ونظراً لما تتسم به هذه الأسلحة من قدرات بدائية في التصويب، فقد خلفت دماراً واسعاً في منطقة غرب الموصل الكثيفة السكان، ووفقاً لمنظمة "إيروارز"، فإن الهجمات التي شنتها القوات العراقية وقوات التحالف ربما أسفرت عن مقتل نحو ٥٨٠٥ من المدنيين خلال الفترة بين ١٩ فبراير و١٩ يونيو ٢٠١٧<sup>(٣٢)</sup>.

وعلى الرغم من جهود وزارة الهجرة والمهجرين في توفير مستلزمات النازحين والمهجرين داخليّاً، فإن الحكومة العراقية لم تطرح سياسات عامة لعودة المهجرين إلى مناطقهم، ولم تُقَم بمعالجة آثار الاحتقان السياسي التي تغدّي عمليات العنف والتهجير. وفق ملاحظات مركز البيان المقرّب من دوائر الحكومة العراقية، فإن هناك ثلاثة عوائق أمام عودة النازحين المتبقين والبالغة نسبتهم (٤٩٪) من مجموع النازحين وهي:

"أ. التوترات الطائفية: كما في حالة بابل، وديالى، وأجزاء من صلاح الدين، وكركوك، وبغداد.

ب. التوترات العشائرية: كما في حالة صلاح الدين،

والأنبار.

(٣٣) أحمد قاسم مفتن، اتجاهات النزوح في العراق (جغرافيا الانتشار وسياسات الدعم والإغاثة)، مركز البيان، ١٥ أبريل ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: <https://goo.gl/ZtZe٩٥>

(٣٤) قائد الحشد الشعبي: أفخر بكوي جندياً لدى سليمانى، موقع قناة العربية، ٤ أبريل ٢٠١٧، متاح عبر الرابط التالي:

<http://cutt.us/wr٥Ca>

(٣٢) مهما كان الثمن، الكارثة المدنية في غرب الموصل بالعراق، منظمة العفو الدولية، ٢١ يونيو ٢٠١٧، متاح عبر الرابط التالي:

<https://goo.gl/LqaR٦G>